

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٥/٢/١ زيادة رواتب موظفي الدرجات الخاصة والموظفين غير المستثنين والموظفين بعمود الخاضعين لسلم الرواتب المقرر في نظام الخدمة المدنية ورواتب عمال المياومة على الوجه التالي : —

أولاً : ١ — زيادة الراتب الاساسي للموظف في الدرجة الخامسة بمقدار (٣٠) ثلاثين ديناراً شهرياً .

ب — زيادة الراتب الاساسي للموظف غير المستثنين بمقدار الزيادة المقررة للموظف المصنف الذي يتقاضى راتباً أساسياً مماثلاً على أن لا تقل هذه الزيادة عن تسعة دنانير .

ج — ١ — زيادة الراتب الاساسي للموظف بعقد يبين راتبه الاساسي بمقدار الزيادة المقررة للموظف الذي يماثله في الراتب الاساسي ونظام الخدمة المدنية .
٢ — زيادة الراتب الاجبالي للموظف بعقد لا يبين راتبه الاساسي بنسبة (١٠٪) من الراتب الاجبالي على أن لا تقل هذه الزيادة عن تسعة دنانير ولا تتجاوز خمسة وثلاثين ديناراً .

ثانياً : زيادة أجور العمال بالمياومة العاملين في الوزارات والدوائر والمؤسسات المدرجة وثالثها في جدول تشكيلات وظائف الوزارات والدوائر الحكومية بمقدار (٣٠٠) فلس يومياً .

ثالثاً : يعمل بهذا القرار اعتباراً من ١٩٨٥/٢/١ وتجرى تسوية الحسابات من قبل دائرة الموازنة العامة لحين صدور جدول تشكيلات الوظائف لعام ١٩٨٥ .

رابعاً : يفوض الوزراء ومخراء الدوائر المختصة بتنفيذ هذا القرار .
١٩٨٥/٢/١٠

هكذا من الأشهر

الجمهورية العربية السورية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢٤ جادى الآخر سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٦ آذار سنة ١٩٨٥ م . العدد ٣٣٠١

الفهرس

صفحة

٣٩٥	اتفاقية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن التعاون في مجال القوى العاملة
٣٩٧	قرار رقم (١١) لسنة ١٩٨٥ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٤٠٢	قرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٥ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٤٠٤	قرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٥ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مديرية المطابع العسكرية

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥٧٦ تاريخ ١٠/٢/١٩٨٥ المنصن الموافقة على اتفاقية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن التعاون في مجال القوى العاملة بشكلها التالي : -

اتفاقية

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن التعاون في مجال القوى العاملة

توثيقاً لأوامر الأخوة والتعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية وانطلاقاً من روح التفاهل بين الشعبين الشقيقين ورغبة في تنمية وتطوير اقتصاديات كل من البلدين ، وعملًا على تنظيم ودعم التعاون في مجال القوى العاملة بينهما فقد اتفق الجانبان على ما يلي : -

المادة الأولى :

تتعاون الحكومتان من خلال الجهات الرسمية المختصة في كل منهما في مجال تنظيم ودعم المبادرين المخططة المتعلقة بالقوى العاملة بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات والتدريب وخاصة في قطاع العمل والتدريب المهني والتشغيل الاجتماعي والأمن الصناعي وتخطيط القوى العاملة والتنمية الاقتصادية . وينظم حضر سنوي بين الجانبين يتضمن الخطوات التنفيذية لتنفيذ أوجه التعاون المخططة .

المادة الثانية :

تقوم الجهات المختصة في البلدين بتسهيل وتيسير إجراءات تشغيل رجال كل طرف لدى الطرف الآخر .

المادة الثالثة :

يقوم الجانبان بتبادل المعلومات حول احتياجات كل منهما من القوى العاملة وإكاثيات الجانب الآخر في توفيرها .

المادة الرابعة :

يتشاور ويتعاون الجانبان بشأن الإجراءات المتعلقة بتنظيم وتسهيل انتقال القوى العاملة بين البلدين في حدود القوانين والأنظمة الرعية في كل منهما .

المادة الخامسة :

يتفق على كل من البلدين العاملين في الدولة الأخرى بنفس المعاملة والامتيازات والحقوق الواجبات الممنوعة للمالكين وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المعممة .

المادة السادسة :

يحقق للعامل الذي يعمل في البلد الآخر أن يحول إلى بلده كافة مدخراته وذلك وفقاً للضريعات والنظم المالية المنهضة في البلد الذي يعمل به .

المادة السابعة :

- ١ - سولي الجهات المختصة في كلا البلدين مراقبة تنفيذ أحكام هذا الاتفاق .
- ب - في حالة حدوث نزاع بين صاحب العمل والعامل تقدم الشكوى إلى الجهة المختصة طبقاً للإجراءات القانونية المبعة لتيسير الوصول إلى تسوية النزاع ودياً ، وإذا تعذر الوصول إلى حل ودي ، يحال النزاع إلى الجهات القضائية المختصة طبقاً للقانون .

المادة الثامنة :

تشكل لجنة مشتركة من الجانبين تكون مهمتها : -

- ١ . التنسيق بين البلدين في تنفيذ هذا الاتفاق واتخاذ التدابير الضرورية بهذا الشأن .
- ٢ . تفسير أحكام الاتفاق عند حدوث اختلافات منها وتسوية ما قد ينشأ من صعوبات عند التطبيق .
- ٣ . اقتراح مراجعة أو تعديل كل أو بعض مواد الاتفاق عند الضرورة . وتجتمع هذه اللجنة كلما دعت الحاجة .

المادة التاسعة :

تعديل هذه الاتفاقية بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين وبموافقتها ويخضع هذا التعديل إلى نفس الإجراءات الخاصة بإبرام هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة :

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بسعة مؤقته عند الإضمار بصيغة رسمية بعد المساعدة عليها وفقاً للإجراءات الدستورية المبعة لدى كل من الحكومتين وتبقى سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات ، تجدد بعدها تلقائياً ما لم يطلب أحد الطرفين إنهاؤها بإخطار كتابي قبل تاريخ انتهاء أجلها بسنة أشهر .

حررت في نسختين باللغة العربية بمدينة القاهرة بتاريخ الخامس الموافق ١٠ جمادى الأولى ١٤٠٥ هـ الموافق ٣١ من يناير (كانون ثاني) ١٩٨٥ .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وزير
العمل والتنمية الاجتماعية
د. تيسير عبد الجابر

عن حكومة جمهورية مصر العربية
وزير
القوى العاملة والتدريب
سعد محمد أحمد

هكذا من الأهل

قرار رقم ١ لسنة ١٩٨٥ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ في ١٩٨١/١/٢١ رقم ٣١٧٠/٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (١٣) من المادة الثانية والفترة الاولى من المادة الخامسة من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كان رئيس الوزراء هو المختص بدعوة مجلس التنظيم الاعلى الى الاجتماع ورئاسته بالنسبة للشؤون المتعلقة بإقامة العاصمة ام ان وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة هو المختص بدعوة مجلس التنظيم الاعلى ورئاسته في جميع الاحوال سواء اكانت الشؤون المراد بحثها متعلقة بإقامة العاصمة او غيرها من البلديات .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس الوزراء المشار اليه اتفقا وتديق النصوص القانونية ببيان :

- ١ - ان المادة الثانية من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المذكور اتفقا تنص على ما يلي : (يكون للكليات والعمارات الثالثة المعاني التي تلي كل منها والمخصصة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك) .
- ٢ - ان الفقرة ٤٣ من هذه المادة تنص على ان كلية (الوزير) تعني رئيس الوزراء بالنسبة لإقامة العاصمة ، ووزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالنسبة لإقامة القدس وباقي البلديات .
- ٣ - ان الفقرة الاولى من المادة الخامسة من نفس القانون تنص على ان مجلس التنظيم الاعلى يشكل على النحو التالي :
 - أ - الوزير ويكون رئيسا للمجلس .
 - ب - أمين العاصمة ممثلا عن البلديات .
 - ج - وكيل وزارة الأشغال العمالية .
 - د - الأمين العام لمجلس الأعمار الأردني (المجلس القومي للتخطيط) .
 - هـ - مدير مؤسسة الإسكان .
 - و - مدير تنظيم المدن والقرى .
 - ز - رئيس النيابة العمالية .
 - ح - نقيب المهندسين .
 - ط - وكيل وزارة الصحة .

وان الفقرة الثالثة من نفس المادة تنص على ان يتولى الاعضاء انتخاب احدهم ليتولى رئاسة المجلس في حالة غياب الرئيس .

٤ - ان المادة السادسة تنص على ان من واجبات مجلس التنظيم الاعلى :

- أ - اعلان مناطق تنظيم المسكن ونوسيمها وتمثيلها .
- ب - اقرار مخططات التنظيم الانشائية ومخططات التنظيم الهيكلية .
- ج - اصدار الامر بإلغاء او تعديل اية رخصة صدرت بمقتضى هذا القانون اذا تبين له انها قد صدرت بوجه غير مشروع وانها بخلاف مخططات الامار والانتظة والاوامر والتعليمات .

د - اصدار الامر بإلغاء او تعديل اية رخصة صدرت لتعمير ارض الى المدى الذي يراه مناسبا وذلك في الحالات التالية :

- ١ -
- ٢ -

هـ - النظر في اي استئناف ضد قرار لجنة اللوامية يقتضى هذا القانون .

- و - اقرار مشاريع الانتظة والقوانين التي تشتملها دائرة التنظيم والمتعلقة بشؤون التنظيم .
- ز - تعيين أمين سر له يكون مسؤولا عن تسجيل وقائع وقرارات المجلس وحفظها .

ويستفاد من هذه المادة الاخيرة ان سلطة مجلس التنظيم الاعلى تتعلق بشؤون التنظيم المنصوص عليها في هذه المادة .

وحيث ان الفترة الاولى من المادة الخامسة من هذا القانون نصت على ان رئيس مجلس التنظيم الاعلى هو الوزير .

فان شعبة (الوزير) الواردة في هذه الفقرة لا غرض هذه المادة انما تعني رئيس الوزراء بالنسبة لإقامة العاصمة ، ووزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية والبيئة بالنسبة لإقامة القدس وباقي البلديات عملا بالتعريف الوارد في الفقرة ٤٣ من المادة الثانية من القانون ذاته .

وحيث ان النص المتعلق بهذا الخصوص قد ورد صريحا فانه يتعين اعماله على الوجه المنصوص عليه فيه وعدم الاجتهاد في تفسيره عملا بالقاعدة القانونية الثالثة (لا مساع للاجتهاد في مورد النص) .

ولهذا نقرر بالاكثارية ان رئيس الوزراء هو المختص بدعوة مجلس التنظيم الاعلى الى الاجتماع ورئاسته بالنسبة للشؤون المتعلقة بإقامة العاصمة وان وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة لا يكون مختصا بدعوة المجلس ورئاسته الا فيما يتعلق بالشؤون المتعلقة بإقامة القدس وباقي البلديات .

قراراً صدر بتاريخ ٢٤ جماد اول سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٤ شباط سنة ١٩٨٥ م .

عضو مختار الحزبي الشيخ عيسى طهاني (مخالف)	عضو مختار الحزبي الشيخ عيسى طهاني (مخالف)	عضو مختار الحزبي الشيخ عيسى طهاني (مخالف)	عضو مختار الحزبي الشيخ عيسى طهاني (مخالف)
رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لحكمة التمييز موسى السالك	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لحكمة التمييز موسى السالك	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لحكمة التمييز موسى السالك	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لحكمة التمييز موسى السالك

هكذا من الأصول

قرار المخالفة

لكل من رئيس ديوان التشريع والمستشار الحقوقي في رئاسة الوزراء

أتنا نخالف الاكثية المحترمة فيما ذهبت اليه في تفسير احكام الفقرة ٤٣ من المادة ٢ والفقرة ١ من المادة ٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والإبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ، وذلك للأسباب التالية : —

١. نصت الفقرة ٤٣ من المادة ٢ من قانون تنظيم المدن والقرى والإبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ على ان تعني كلمة (الوزير) رئيس الوزراء بالنسبة لامانة العاصمة ووزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالنسبة لامانة القدس وباتى البلديات ، هذا وقد عدل اسم وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية ، بحيث اصبح وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة . والنص المذكور صريح في ان رئيس الوزراء يعتبر هو الوزير بالنسبة لامانة العاصمة ، وليس بالنسبة لمجلس التنظيم الاعلى الذى هو من الناحيتين الواقعية والقانونية هيئة اخرى غير امانة العاصمة ويخلف عنها في كل شيء . ليس في موقعه والقانون الذى يتيه ويحدد صلاحياته وسلطاته منصب ، ولكن في صفته ايضا ، مجلس التنظيم الاعلى هيئة حكومية رسمية في حين ان امانة العاصمة مؤسسة اعلى بالنص الصريح في قانون البلديات ، وليس هناك وضوح على ان رئيس الوزراء هو الوزير بالنسبة لامانة العاصمة من حيث ارتباطها به في امورها الادارية والمالية كإمانة عاصمة فقط اكثر واشد من الوضوح الوارد في تعريف كلمة (الوزير) في الفقرة ٤٣ من قانون تنظيم المدن والقرى والإبنية المشار اليهها .

٢. ان قول الاكثية المحترمة في قرارها ان رئيس الوزراء هو المختص بدعوة مجلس التنظيم الاعلى وتولي رئاسته عندما تكون الامور التي ستعرض عليه تتعلق بإمانة العاصمة فقط ، وان وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة هو المختص بدعوة مجلس التنظيم الاعلى وتولي رئاسته عندما تكون الامور التي ستعرض عليه تتعلق بالبلديات الاخرى غير امانة العاصمة ، هو قول ينطوي على تبسيط لا وجود ولا تبرير له في القانون للطريقة التي يمارس بها مجلس التنظيم الاعلى صلاحياته وسلطاته ، بحيث يبدو — حسب رأي الاكثية المحترمة — وكأن تلك الصلاحيات والسلطات مقسمة في القانون بدقة بين امانة العاصمة من جهة وبين البلديات الاخرى بما فيها امانة القدس من جهة اخرى . في حين ان الامر في القانون ليس كذلك على الاطلاق ، فان صلاحيات وسلطات مجلس التنظيم الاعلى تشمل جميع انحاء المملكة بما فيها من بلديات ، و امانة العاصمة من بينها بطبيعة الحال . ومن خلال ذلك فان المجلس يمارس احيانا صلاحيات وسلطات في امور وشؤون تتعلق بإمانة العاصمة فقط ، او ببلدية اخرى بعينها . ولكنه قد يجتمع للنظر في امور وشؤون مشتركة بين اكثر من بلدية واحدة قد تكون امانة العاصمة من بينها . بل قد ينظر في امور تنظيمية عامة تتناول البلديات في المملكة جميعا ، ويرى رايه فيها كلها بقرار واحد يسري عليها جميعا . كما هو الحال عندما يمارس صلاحياته وسلطاته المنصوص عليها في المادة ٦ من قانون تنظيم المدن ، فيقرر الاعلان عن (مناطق تنظيم المدن والقرى وتنظيمها) وكذلك (اقرار مخططات التنظيم الاقليمية) فان السلطة التي يحق لمجلس التنظيم الاعلى الاعلان عنها على انها من مناطق التنظيم تشمل جميع (المدن والقرى) كما هو واضح من النص ، بل قد يصدر قراره بالاعلان عن مخططات تنظيم يشمل الواحد منها اقليتها تنظيميا بأكمله مثل الاقليم او المنطقة المعروفة بعين الكبرى التي تضم امانة العاصمة وعددا من البلديات الاخرى .

وحال هذه الايلة القانونية المستقاة من قانون تنظيم المدن والقرى والإبنية ، فانه لا يمكن الاخذ بما ذهبت اليه الاكثية المحترمة من ان مجلس التنظيم الاعلى يدعى من قبل رئيس الوزراء

ويصبح مرادف . اذا كانت الامور المعروضة عليه تتعلق بإمانة العاصمة ، ويدعى المجلس من قبل وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ويجتمع برئاسته اذا كانت الامور المعروضة عليه تتعلق بالبلديات الاخرى .

٣. نفس الفقرة ١ من المادة ١٠ من قانون تنظيم المدن والقرى انه يجوز للوزير ان يامر بتأليف لجنة مشتركة للتنظيم والإبنية لالة منطقة من المناطق التي تشمل على منطقتين او اكثر من مناطق التنظيم المحلية او الاقليمية بناء على تنسيق المدير . وتؤلف اللجنة المحلية المشتركة من عضو واحد على الاقل من اعضاء اللجان المحلية الواقعة في تلك المنطقة ، وتؤلف اللجنة اللوائية المشتركة من عضو واحد على الاقل من اعضاء اللجان اللوائية الواقعة في تلك المنطقة . ويتولى الوزير تعيين رئيس لكل من اللجان المحلية المشتركة واللجنة اللوائية المشتركة .

ويوجب هذا النص فان اللجنة المحلية المشتركة قد تكون لمنطقة تنظيم تشمل امانة العاصمة وعددا آخر من ابلديات المجاور لها . وتذات الحال بالنسبة للجنة اللوائية المشتركة ، فقد تشكلت من اعضاء اللجان اللوائية في كل من محافظة العاصمة ومحافظة البلقاء ، وبطبيعة الحال فان امانة العاصمة تدخل ضمن صلاحيات اللجنة اللوائية في محافظة العاصمة ، وبالتالي تكون ضمن اختصاص اللجنة اللوائية المشتركة المشار اليها . فمن هو (الوزير) الذي يملك صلاحية اصدار الامر بتشكيل مثل تلك اللجان المشتركة بمعين رؤسها على هو رئيس الوزراء ، وهي لاتخص بمنطقة امانة العاصمة فقط بل بمنطقة تشملها الى جانب بلديات اخرى ، ام وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة واللجان المشار اليها تختص بمنطقة لا تشمل بلديات فقط بل تدخل ضمنها امانة العاصمة ايضا .

ولو عدنا ايضا الى المادة ٤ من القانون نفساين لنا ان من واجبات (الوزير) بمقتضاها تنسيق استعمال الاراضي (في المملكة) على احسن وجه ، وكذلك ضمان استعمال (جميع الاراضي) منسجيا مع (خطط التنظيم الاقتصادي والحكومي) ، ايم خطط التنمية الاقتصادية التي تضعها الدولة ، الى جانب التأكد من ان يكون تنظيم (كافة المدن والقرى) منسجيا مع (سياسة الحكومة الاجتماعية والتطور في المجتمع والنهوض به) ، واخيرا مراعاة اعمال اللجان تنظيم المدن المحلية واللوائية والمشاركة وتوجيهها وتقديم النصح لها والتأكد من ان افعالها وقراراتها تتفق مع القانون . وهذه الواجبات التي يمارسها (الوزير) تشمل جميع اراضي المملكة — جميع لجان التنظيم فيها — فمن هو (الوزير) الذي ييسر صلاحياته وسلطاته بتلك الصورة الشاملة ، هل هو رئيس الوزراء وتلك الصلاحيات والسلطات تشمل البلديات الاخرى الى جانب امانة العاصمة ، ام هو وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وصلاحياته وسلطاته تلك تطوي تحتها امانة العاصمة الى جانب البلديات الاخرى جميعا .

٤. ان هذه النصوص المستقاة من قانون تنظيم المدن والقرى والإبنية وهي في الواقع امثلة لنصوص اخرى فيه ، تدل بوضوح على ان رئيس الوزراء يعتبر (الوزير) بالنسبة لامانة العاصمة وكإمانة للعاصمة فقط ، وفي حدود ارتباطها به من النواحي الادارية والمالية في سياق قيام الامانة بمهامها وواجباتها المنوطة بها كإمانة عاصمة ولغايات تكوينها من تنفيذ تلك المهام والواجبات .

٥. يضم مجلس التنظيم الاعلى ائمين العاصمة في عضويته واعتبره القانون (مثلا عن البلديات) بما في ذلك امانة العاصمة التي تعتبر بلدية بحكم القانون ، وبذلك اتيح لامانة العاصمة وجود اصل في المجلس وعلى أعلى مستوى يتصل في ائمين العاصمة نفسه ، الامر الذي يقدم دلالة واضحة على ان المشرع قد اضعى على امانة العاصمة مكانة خاصة في مجلس التنظيم الاعلى دون سائر البلديات ، بحيث لا تحتاج معها الى اي جهة اخرى تمثلها في المجلس ، وتتولى عرض الامور المتعلقة بها عليه وتداولها .

هكذا من المأهول

هذا مع العلم أن عضوية لجان العاصمة في مجلس التنظيم الأعلى واعتبارها في الوقت نفسه ممثلة عن البلديات في المملكة تدل بصرامة على أن المجلس المذكور ليس مجلسا للبلديات ، بل هو مجلس تمثل فيه البلديات . وهو في حقيقته القانونية هيئة ذات صفة رسمية كما اشترنا من قبل ، فتولى مجلس التنظيم الأعلى من خلالها صلاحياته وسلطاته التي تشمل جميع أنحاء المملكة ، وفي أمور ومواضيع وشؤون مختلفة لا تقتصر على الأمور والشؤون الخاصة بالبلديات فقط ، ويمارسها المجلس بمتنسى قانون خاص غير قانون البلديات الذي يحكم البلديات ويحدد صلاحياتها وسلطاتها . وبالتالي فإنه لا يمكن القول أن رئاسة مجلس التنظيم الأعلى تكون لرئيس الوزراء إذا كانت الأمور المعروضة عليه خاصة بأمانة العاصمة وتكون لوزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة إذا كانت الأمور المعروضة عليه تتعلق بباقي البلديات .

٥. أن النصوص والأحكام التي اشترنا إليها في البنود السابقة تنسب من القوانين القانونية ما يكفي للقول أن تعريف كلمة (الوزير) في الفقرة ١٣ من المادة ٢ من القانون المذكور ، التي هي (الأمانة) ، وإن كان قد نص على أن تلك الكلمة تعني (رئيس الوزراء بالنسبة لأمانة العاصمة) فإن ذلك التعريف — ونسي ضوء تلك القوانين — في مفهومه القانوني الحقيقي لا يمكن أن يمتد بلا حدود وبإطلاق لا حدود له ، بحيث يكون رئيس الوزراء هو (الوزير) بالنسبة لأمانة العاصمة لدى أي جهة من الجهات ومنها مجلس التنظيم الأعلى تبحث أو تناقش ضمن حدود صلاحياتها وسلطاتها أي أمر يتعلق بالأمانة . وذلك دون اعتبار للنصوص والأوضاع القانونية الخاصة التي تحتكم تلك الجهات وتحدد صلاحياتها وسلطاتها .

وبناء على ذلك فإننا نرى أن وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة هو الذي يدعو مجلس التنظيم الأعلى للانعقاد ويتولى رئاسته في جميع الحالات سواء كانت الأمور التي ستعرض عليه تتعلق بأمانة العاصمة فقط ، أو خاصة ببلديات أخرى ، أو تتعلق بأمانة العاصمة وسائر البلديات جميعا .

١٩٨٥/٢١١٤

المستشار الحقوقي
في رئاسة الوزراء
أديب طهوب

رئيس ديوان التشريع
في رئاسة الوزراء
عيسى طهاني

قرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٥

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٨٤/١٢/٣ رقم (١٣٦٠٠/١١/١٣) اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (أ) من المادة ١٤ من قانون شريعة الدخل رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٢ وبين ما إذا كانت مؤسسة المدن الصناعية الأردنية المنصوص عليها في القانون المؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٠ تدخل في مفهوم المؤسسات العامة المنصوص عليها في هذه الفقرة بحيث تعفى من شريبة الدخل (٥٠٪) من الرواتب والأجور والملاوات والمكافآت التي تدفعها للعاملين لديها بما يعادل هذه الفقرة أم أنها لا تعتبر مؤسسة عامة بهذا المعنى ولا يسرى عليها هذا الإعفاء .

وبعد الإطلاع على كتاب وزير المالية / الدخل الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٦ وتفتيق النصوص القانونية بين : —

١. أن الفقرة (أ) من المادة ١٤ من قانون شريبة الدخل المشار إليه أكتا نصت على ما يلي (يعفى من شريبة الدخل (٥٠٪) من الرواتب والأجور والملاوات والمكافآت التي تدفعها الحكومة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية للعاملين لديها) .

٢. أن المادة الثالثة من قانون مؤسسة المدن الصناعية الأردنية رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٠ نصت على ما يلي (يؤسس في المملكة بموجب أحكام هذا القانون مؤسسة تسمى (مؤسسة المدن الصناعية الأردنية) يكون لها شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة ممارسة الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وأن تقاضى وتغاضى وإن تيب عنها في الإجراءات القانونية والتنشائية المتعلقة بها النائب العام أو أي محله توكله لهذه الغاية .

وأن المادة السادسة من هذا القانون نصت على أن هذه المؤسسة تهدف إلى تحقيق الغايات التالية :

- حراسة وتطوير وإنشاء وإدارة جميع المدن الصناعية في المملكة .
- تشجيع إنشاء المشاريع الصناعية في المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة .
- تشجيع انتقال المشاريع الصناعية القائمة إلى المدن الصناعية .
- تشجيع توزيع الصناعات على مختلف مناطق المملكة .
- العمل على تطوير وتكامل الصناعات في المدن الصناعية وتذليل أية صعوبات تعترض ذلك .

٣. أن عبارة (المؤسسات العامة) الواردة في الفقرة الأولى من المادة ١٤ المطلوب تفسيرها قد جاءت بصيغة الإطلاق وهي لذلك تجرى على إطلاقها بحيث تشمل المؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة الأخرى ما دام أنه لم يرد دليل التقييد نصا أو دلالة .

٤. أن الديوان الخاص بتفسير القوانين كان بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٨ اصدر القرار رقم ١١ المنشور على الصفحة (٦٢٨) من الجريدة الرسمية رقم (٢١٧٨) بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٦ عرف فيه المؤسسات العامة الرسمية والمؤسسات العامة غير الرسمية بأنفس على أن المؤسسات العامة الرسمية هي المصالح الإدارية التي أنشئت بقانون بقصد المساهمة في تانية وثالث الدولة . أما المؤسسات العامة غير الرسمية فهي التي تنشأ بقانون وتتمتع بالشخصية المعنوية للقيام بنوع معين من الخدمات العامة وتحقيق غرض أو أغراض محدودة تحت إشراف الدولة وقابليتها كالبلديات والجالس القروية .

هكذا من الأجل

وعلى ضوء هذه التسمية نجد أن مؤسسة المدن الصناعية الأردنية المشار إليها افتتحت بتأشرون ولها شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري وأن الهدف من تأسيسها تحقيق غايات عليه وهي ذلك تعتبر داخله في مفهوم المؤسسات العامة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة ١٤ من قانون ضريبة الدخل المشار إليه آنفا وبالتالي فإن ٥٠٪ من الرواتب والأجور والملاوات والامتيازات التي تدفعها هذه المؤسسة العامة للمواطنين لديها يعنى بمعنى رمعي من ضريبة الدخل .

أما ما ورد في المادة الخامسة من قانون هذه المؤسسة من أنه تسرى عليها أحكام قانون الشركات المعمول به في الأمور التي لم ينص عليها في هذا القانون فإنه لا يعني أن وأضح القانون اعبر هذه المؤسسة نوعاً من أنواع الشركات وإنما يعني اخضاع المؤسسة للقواعد والأصول المبينة بتأشرون الشركات في الأحوال التي لم يرد نص عليها في قانونها الخاص. وهذا ما ذهب إليه الديوان في قراره رقم ١ لسنة ١٩٧٤ المنشور على الصفحة ٢٥٢ من الجريدة الرسمية رقم ٢١٧٦ الذي نص فيه قانون بنك الإنباء الصناعي رقم (٥) لسنة ١٩٧٢ ويقرر أن ما جاء في المادة الخامسة منه من أن أحكام قانون الشركات تسرى على البنك ما لم يرد نص على خلاف ذلك في هذا القانون أو في أنشئة البنك ومطابقاً لا يعني أن وأضح القانون اعتبر هذا البنك شركة وأنشئاً خضاع البنك الذي هو مؤسسة عامة للقواعد والأصول المبينة بتأشرون الشركات في الأحوال التي لم يرد نص على خلافها .

هذا ما نقره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

قراراً صدر بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٥ ج.أ.أ. ١١٠٥٠ الموافق ١١/٢/١٩٨٥ .

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	الرئيس الأول لمحكمة التمييز
صلاح ارشيدات	نجيب الرشيدان	موسى السالك
عضو	عضو	
مندوب وزارة المالية	رئيس ديوان الشريعة برئاسة الوزراء	عيسى طهاني
صباحي الحسن		

قرار رقم ٣ لسنة ١٩٨٥

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناءً على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ في ١٩٨٤/١٢/٢٣ رقم ن ١٣٢٦٢/١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ١٢ من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ م على ضوء: نص المادتين ٨ - ٢٤ من نفس القانون وبينما يلي :

١- إذا تولى مهام سجل في سجل المحامين الاسنادة لتوافر شروط التسجيل المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثالثة المشار إليها آنفاً ثم بعد ذلك نقل اسمه إلى سجل المحامين غير المزاويلين نظراً لتساقطه وفيلية علية في الحكومة عملاً بالبنود (ب) من الفقرة الأولى للمادة ١١ والفقرة الأولى من المادة ١٢ من نفس القانون . ثم صدر ضده حكم من المحكمة المختصة بإدانته بجريمة الرشوة ومعاذته عليها بالعقوبة القانونية ولا يحس بدة العقوبة المحكوم بها وأمر برفع قلمه من مجلس النقابة من أجل إعادة تسجيله في سجل المحامين "الاسنادة" فهل يجوز في هذه الحالة قبول طلبه وإعادة تسجيله مع أن شرط ممارسة مهنة المحاماة "الاسنادة" عليه في البنود (هـ) من أحكام الفقرة الأولى للمادة ٨ الذي يوجب أن يكون طالب التسجيل غير محكوم بجناية أو جريمة اخلاقية لم يكن متوفراً فيه عند تقديم هذا الطلب .

أم أنه معين على مجلس النقابة للنظر في هذا الطلب والبت فيه بمعدل عن استمرار توافر الشروط المطلوبة للسجل المنصوص عليها في المادة ٨/١ ومنها شرط عدم المحكومية بجناية أو جنة اخلاقية .

٢- يفرض أنه يجوز إعادة التسجيل بناءً على الطلب المقدم بعد المحكومية المبينة آنفاً : هل يملك مجلس النقابة إحالة ذلك المحامي إلى المجلس التأديبي لحاكمته وفرض إحدى العقوبات التأديبية عليه بمقتضى المسادة ٦٣ من نفس القانون . مع أن الجريمة التي أدين بها وعوقب عليها من المحكمة الجزائية قد انقضت وهو في الوظيفة أي قبل اتخاذ القرار بإعادة تسجيله .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي تقيب المحامين الموجه لدولة رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٨ الذي طلب فيه إحالة الموضوع على ديوان تفسير القوانين وبتدقيق النصوص القانونية يتبين :

١- أن المادة الثالثة من قانون نقابة المحامين النظاميين تشترط فيمن يطلب تسجيله في سجل المحامين الاسنادة أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في هذه المادة ومنها الشرط المبين في البنود (هـ) من الفقرة الأولى منها المنص على أن لا يكون طالب التسجيل محكوماً بجناية أو بجريمة اخلاقية لاسباب تمس الشرف والكرامة .

ب- أن الفقرة الأولى من المادة ١٢ تنص على أن كل محام لم تعد تتوفر فيه شروط مزاولة مهنة المحاماة الواردة في المادتين ٨٤٧ أو ٨٤٨ من الاعمال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١ ينقل اسمه إلى سجل المحامين غير المزاويلين بقرار من مجلس النقابة .

وأن الفقرة الثانية من نفس المادة تنص على أنه إذا زالت الاسباب المبينة في الفقرة السابقة يعاد تسجيل المحامي في سجل المحامين بقرار من مجلس النقابة... الخ .

ج- أن المادة ٢٤ من هذا القانون تنص على أن كل محام اشتغل بالمحاباة ولم يكن اسمه وارداً في سجل المحامين المزاويلين السنوي تطبق عليه العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .

هكذا من المأهول